

## وليد خدوري\*

### غاز شرق البحر الأبيض المتوسط:

### الواقع والتوقعات\*\*

يرى الدكتور وليد خدوري أن اكتشاف مكامن بحرية جديدة للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط ربما يجر منازعات مسلحة بين دول المنطقة. ومع أن هذه الاكتشافات تُعتبر فرصة نادرة للحصول على أموال من شأنها أن تساهم في التنمية الاقتصادية والبشرية لسكان الشرق الأوسط، غير أنها ربما تتسبب بنشوب صراعات غير محسوبة النتائج، ولا سيما بين لبنان وسورية وإسرائيل. وفي هذه المقالة يروي الكاتب قصة الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي في المياه المصرية، وبمحاذاة الساحل الفلسطيني، وفي المياه الإقليمية السورية، ثم في المنطقة البحرية الواقعة بين قبرص ولبنان وإسرائيل، ويعزز مقالته بمجموعة من الخرائط الإيضاحية، ويتخوف من صراعات الحدود التي ربما تنشأ جزاء وجود ١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز، و١,٧ مليار برميل من النفط الخام.

على الاستثمارات البترولية.

#### الاكتشافات الأولى: مصر

بدأت منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن المنصرم حملة الاكتشافات الأولى للغاز الطبيعي في المياه المصرية في البحر الأبيض المتوسط ودلتا النيل، شمالي الإسكندرية وبورسعيد، نتيجة تغيير القوانين، ومساواة الأرباح الناجمة عن اكتشاف الغاز باكتشافات النفط الخام. فتدفقت شركات النفط الدولية للاستثمار في هذه المنطقة البحرية منذ أواسط الثمانينيات، واكتشفت، فعلاً، كميات احتياط كبيرة، الأمر الذي ساعد مصر في تكثيف استعمالها للغاز، بحيث تم تحويل معظم محطات الكهرباء إلى الغاز كوقود، علاوة على استعماله في مصانع الحديد والصلب

#### تشكل اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط فرصاً

وتحديات في الوقت نفسه، فهي، من ناحية، تتيح استعمال الغاز كوقود في محطات الكهرباء والصناعات البتروكيمياوية والثقيلة، فضلاً عن فسخ المجال مستقبلاً لاستعماله في المنازل ثم في المواصلات العامة، لكنها، من ناحية أخرى، تبقى عرضة للنزاعات الإقليمية الناتجة من عدم رسم الحدود البحرية بين دول المنطقة قبل حدوث الاكتشافات، أو من تداخل هذه الحدود إحداها في الأخرى، وأخيراً، من الاحتلالات القائمة وتداعياتها

(\*) مستشار لنشرة "ميس" (Middle East Economic

Survey/MEES).

(\*\*) محاضرة أُلقيت في "رابطة أصدقاء كمال جنبلاط"،

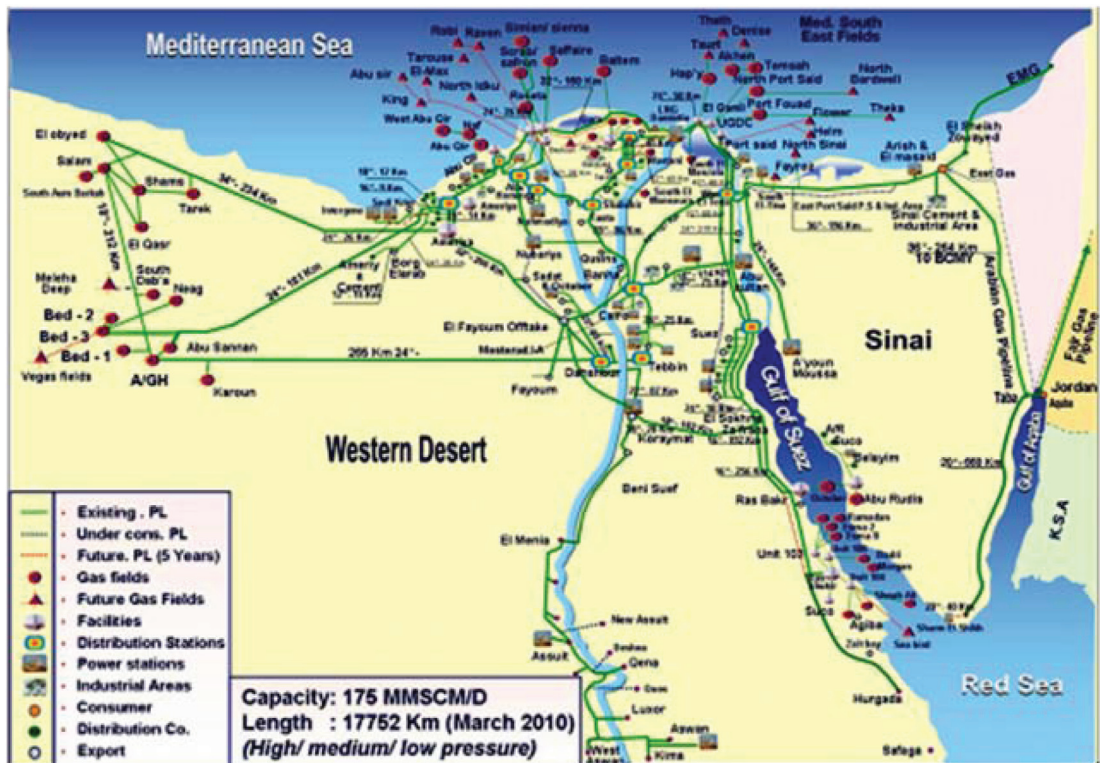
لبنان: بيروت، ٢٣/٢/٢٠١١.

البتروكيمياويات. كما تم إيصال الغاز إلى مناطق سكنية في القاهرة ومدن كبرى مهمة، فضلاً عن استعماله وقوداً في بعض وسائل النقل العامة، وتصديره إلى دول شرق أوسطية وأوروبا، إمّا كغاز سائل، وإمّا كغاز طبيعي.

لكن، من اللافت أنه وعلى الرغم من الاكتشافات الكبيرة للغاز في مصر، وازدياد مجموع احتياطاته من نحو ٣٦,٤ تريليون قدم مكعب خلال الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، إلى نحو ٧٧,٢ تريليون قدم مكعب خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، فإن استعمال الغاز في تزايد مستمر، إذ أصبح الوقود الأكثر استعمالاً في البلد، وهو يشكل ٥٥٪ تقريباً من مجمل الطاقة المستهلكة محلياً، الأمر الذي دفع الشركات البترولية إلى التنقيب في المياه العميقة في البحر الأبيض المتوسط لاكتشاف حقول جديدة. ومن أجل ضمان توفير احتياط غاز كافٍ مستقبلاً، تبنت وزارة

البتروكيمياويات. كما تم إيصال الغاز إلى مناطق سكنية في القاهرة ومدن كبرى مهمة، فضلاً عن استعماله وقوداً في بعض وسائل النقل العامة، وتصديره إلى دول شرق أوسطية وأوروبا، إمّا كغاز سائل، وإمّا كغاز طبيعي.

لكن، من اللافت أنه وعلى الرغم من الاكتشافات الكبيرة للغاز في مصر، وازدياد مجموع احتياطه من نحو ٣٦,٤ تريليون قدم مكعب خلال الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، إلى نحو ٧٧,٢ تريليون قدم مكعب خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، فإن استعمال الغاز في تزايد مستمر، إذ أصبح الوقود الأكثر استعمالاً في البلد، وهو يشكل ٥٥٪ تقريباً من مجمل الطاقة المستهلكة محلياً، الأمر الذي دفع الشركات البترولية إلى التنقيب في المياه العميقة في البحر الأبيض المتوسط لاكتشاف حقول جديدة. ومن أجل ضمان توفير احتياط غاز كافٍ مستقبلاً، تبنت وزارة



## فلسطين

غزة من الوقود، بدلاً من استيراده من إسرائيل، كما يجري حالياً.

لكن إسرائيل رفضت تطوير الحقل، وأصرّت على أن تصل الإمدادات إلى عسقلان أولاً لتلبية حاجاتها من الغاز، ثم تسمح بتدفق الغاز إلى غزة. كما اشترطت شراء الغاز بأسعار أقل من المعدلات العالمية، فرفض الكونسورتيوم المسؤول عن تطوير الحقل هذه الشروط، فبقي الحقل حتى يومنا هذا، أي بعد عقد من الزمن على اكتشافه، من غير تطوير.

وتدل السياسة الإسرائيلية على رفضها إعطاء الاقتصاد الفلسطيني الفرصة كي يحقق استقلالاً فعلياً لنفسه، وكى يستمر في الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي.

## إسرائيل

بدأت محاولات اكتشاف البترول في إسرائيل منذ أواسط القرن العشرين، لكن، لم يتم اكتشاف حقل بترولي واحد بكميات تجارية حتى بداية القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي أجبر إسرائيل على أن تستورد اليوم نحو ٨٥٪ من حاجاتها إلى الطاقة.

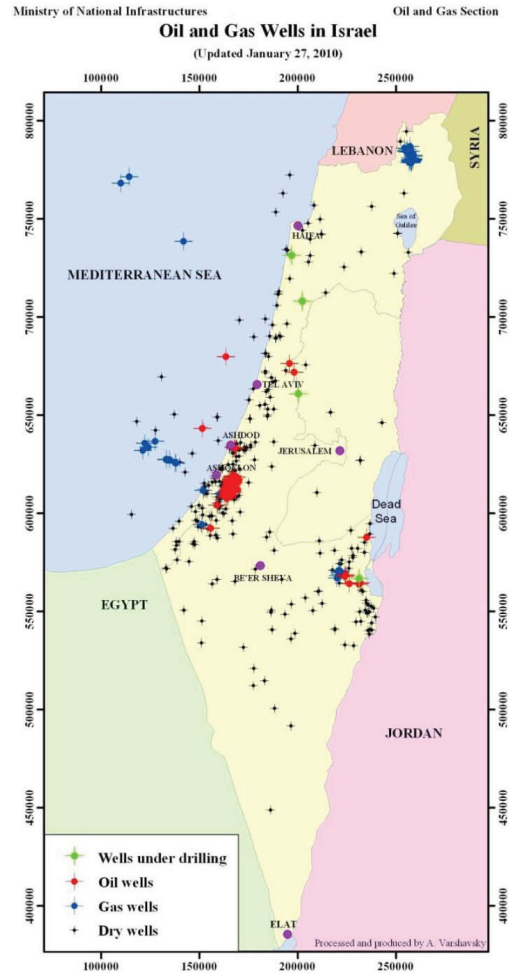
وتعود أسباب الإخفاق هذه إلى تخوف الشركات البترولية العالمية من العمل في إسرائيل، بسبب المقاطعة العربية، ولهذا جرى الاعتماد على شركات الاستكشاف المحلية ذات الخبرة المحدودة. كما تم الاستكشاف في اليابسة لا في المناطق البحرية، وفعلاً، جرى حفر ٤٠٠ بئر في اليابسة و٢٥ بئراً في المناطق البحرية. وتشير وزارة البنى التحتية إلى أن معدل تكلفة حفر بئر في اليابسة يقدر بنحو ٥ ملايين دولار، بينما يبلغ معدل تكلفة حفر بئر بحري بنحو ٦٠ مليون دولار. وتحسنت في الآونة الأخيرة تقنية التنقيب في البحار، وبالأذات في المياه العميقة، الأمر الذي شجع الاستثمار في المناطق المغامرة. وأخيراً أصبح من الممكن، بعد اتفاقية كامب ديفيد، أن تعمل شركات البترول في إسرائيل ومصر، وهو ما شجعها على توسيع رقعة عملياتها في شرق البحر الأبيض المتوسط.

أدت الاكتشافات المصرية إلى تشجيع الشركات العالمية على الاستكشاف شمالاً بمحاذاة الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ومنحت السلطة الفلسطينية شركة "بي جي" البريطانية امتيازاً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ على مدى ٢٥ عاماً في المياه الفلسطينية كلها، ثم جرى تأسيس كونسورتيوم بقيادة "بي جي" مع صندوق الاستثمار الفلسطيني و"شركة اتحاد المقاولين" (CCC) للتنقيب والاستكشاف في المياه الإقليمية الفلسطينية. وانحصرت مسؤولية الشركاء في تطوير الحقل ومد خط الأنابيب إلى غزة. وفعلاً، أجرى الكونسورتيوم مسحاً زلزالياً (Seismic) ثلاثي الأبعاد لمساحة ١٠٠٠ كم<sup>٢</sup>، وحفر في سنة ٢٠٠٠ بئرين تم في إثرهما اكتشاف حقل "غزة مارين" على بعد ٢٥ - ٣٠ كم عن ساحل غزة باحتياط يُقدّر بنحو ١,٤ تريليون قدم مكعب. ووافقت السلطة الفلسطينية على خطة تطوير الحقل في سنة ٢٠٠٢، والذي كان الإنتاج فيه سيبدأ خلال أربعة أعوام، وكان من المتوقع أن يفي بحاجات محطة كهرباء



واستمرت الشركات الدولية في الاستكشاف والتنقيب إلى أن اكتشف كونسورتيوم بقيادة شركة "نوبل إنرجي" وشركات إسرائيلية، بعد عقد من الزمن، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حقل "تامار" الذي يبعد ٩٠ كيلومتراً عن ساحل حيفا، ويُقدَّر احتياطه بنحو ٨,٤ تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وطاقته الإنتاجية نحو ٢٠٠ - ٢٥٠ مليون قدم مكعب يومياً. ويقع الحقل في امتياز "ماتان"، وهو يتكون من ثلاث تركيبات جيولوجية، يقع التركيب الرئيسي منها على بعد نحو ٣٥ كيلومتراً جنوبي المياه اللبنانية، ويجري تطوير هذا التركيب حالياً، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من تطوير الآبار في الفصل الأول من سنة ٢٠١١، كي يتم الإنتاج منها في الفصل الأول من سنة ٢٠١٣. وبلغ عمق الآبار التي تم حفرها نحو ٥٥٠٠ قدم (١٦٧٧ متراً) في المياه، أو ما مجموعه ١٦,٨٨٠ قدماً في المياه وفي أعماق الأرض تحتها. وهناك أيضاً تركيبان آخران صغيران يمتدان في المياه اللبنانية.

وتعاقد الكونسورتيوم بقيادة "نوبل إنرجي" مع شركة الكهرباء الإسرائيلية لتزويدها بنحو ٢,٧ مليار قدم مكعب من الغاز سنوياً لـ ١٥ عاماً ابتداء من نهاية سنة ٢٠١٢، وقُدِّرت قيمة الصفقة بنحو ٩ مليارات دولار، إلا أنه تم تأخير موعد تسليم الغاز بسبب اعتراض قانوني قدمته السلطات الإقليمية في منطقة "حوف هكرمل" التي سيصب أنبوب الغاز عند ساحلها الشمالي. ولذلك جرى تحويل مسار الخط، من الشمال إلى الجنوب، نحو المنصة القائمة في حقل "ماري - ب"، كي يصل الغاز إلى عسقلان في الجنوب. ومن المحتمل جداً أن يكون السبب في تغيير مسار الخط ١٤٠ كيلومتراً إلى الجنوب هو لتفادي وقوع عمليات أمنية في المنطقة القريبة من الحدود اللبنانية تسبب توقفاً في تدفق الغاز، ومن ثم توقف إنتاج الكهرباء. وكان من نتائج هذا التغيير تأخر موعد تسليم الغاز إلى أوائل سنة ٢٠١٣، وكان من أسباب تأخر تنفيذ المشروع مبادرة وزارة المالية إلى زيادة الضرائب على



اكتشفت شركة "بي جي" حقل "أور" في المياه الجنوبية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، كما اكتشفت "نوبل إنرجي" الأميركية حقل "ماري - ب" في سنة ١٩٩٨ في المياه الجنوبية أيضاً. وهذا هو الحقل التجاري البحري الأول، ويقع بمحاذاة المياه الفلسطينية، وقد بدأ الإنتاج فيه في سنة ٢٠٠٤، وبلغ معدل هذا الإنتاج ١٣٨ مليون قدم مكعب يومياً، ويتوقع أن ينفد احتياطه في سنة ٢٠١٣، الأمر الذي يعطي استيراد الغاز من مصر أهمية، إلى حين بدء الإنتاج من حقل "تامار" في الفصل الأول من سنة ٢٠١٣.

الاستكشافات البترولية، وبمفعول رجعي، الأمر الذي أثر في اقتصادات المشروع. وتوقف الكونسورتيوم عن تطوير الحقل، إلى حين استثناء "تامار" من المشروع الضرائبي الجديد الذي زاد الضرائب على الشركات البترولية. وتبلغ تكاليف تطوير حقل "تامار" نحو ثلاثة مليارات ونصف مليار دولار. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اكتشف الكونسورتيوم بقيادة "نوبل إينرجي" مع شركة "ديليك دريلينغ" الإسرائيلية حقل "ليفايثان" في طبقات سفلى عميقة تحت الطبقات الملحية، ويُقدّر احتياط هذا الحقل بنحو ١٦ تريليون قدم مكعب، مع احتمال وجود ١,٢ مليار برميل من النفط في الطبقات السفلى على عمق ٧٢٠٠ متر. ويبعد حقل "ليفايثان" نحو ٨٠ ميلاً عن ساحل حيفا في اتجاه المياه القبرصية وقريباً من المياه اللبنانية، وتبلغ مساحته ١٢٥ ميلاً مربعاً (٣٢٥ كم<sup>٢</sup>)، ويبلغ عمق الآبار نحو ٢٣,٦٠٠ قدم (٧٢٠٠ متر)، كما يبعد نحو ٣٠ ميلاً (٥٥ كيلومتراً) عن المياه اللبنانية. لقد غير اكتشاف حقل "تامار" و"ليفايثان" في العامين الأخيرين ميزان الطاقة الإسرائيلي، فحقل "تامار" سيوفر وقوداً كافياً للاستهلاك الداخلي على مدى عقدين من الزمن تقريباً. وهذا الأمر سيعوض استيراد الفحم الحجري الذي يُستعمل حالياً في توليد الكهرباء، أو استيراد الغاز الطبيعي المصري. ويجري التخطيط لحقل "ليفايثان" كي يوفر إماكن تصدير الغاز، وقد بدأت الاتصالات فعلاً لتشجيع الصادرات فتصبح إسرائيل، في هذه الحال، مصدرّاً جديداً للغاز إلى الدول الأوروبية، ومن المتوقع أن ترحب أوروبا بمصدر جديد للغاز، فسياسة الطاقة لديها تقوم على تعدد مصادر الإمدادات بقدر الإمكان. ومع أن محاولات التصدير الإسرائيلية سابقة لأوانها، إذ إن تطوير حقول الغاز وتنفيذ مشاريع التصدير يستلزمان أعواماً عديدة، كما أن التأكد من حجم الاحتياط المؤكد والممكن استخراجيه يتطلب دراسات ومشاريع عدة تتراوح ما بين ٥ و ١٠ أعوام، إلا أنه من الصعب جداً على الدول المستوردة الاعتماد على مصدر جديد قبل التأكد من

حجم الاحتياط، والاطمئنان إلى أن لا خلافات سياسية أو قانونية أو أمنية ربما تؤخر تطوير الحقول. ومن الجدير بالذكر أن الحكومتين الإسرائيلية واليونانية عقدتا اجتماعات علنية عدة، وعلى أعلى المستويات، منذ أواسط سنة ٢٠١٠، للبحث في موضوع تصدير الغاز الإسرائيلي إلى اليونان، ثم إلى أوروبا، لكن لم يتم الإفصاح علناً عن فحوى هذه المحادثات وما توصلت إليه من نتائج. ثمة كثير من الضبابية التي لا تزال تغلف الحقائق بشأن الغاز الإسرائيلي، فهناك مواقع الحقول الشمالية: لقد منحت الحكومة الإسرائيلية الشركات الدولية رخصاً للتنقيب والاستكشاف ضمن ما تعتبره حدودها البحرية، غير أن هذه الحقول المكتشفة تمتد إلى الحدود البحرية لدول مجاورة. وهذه هي الحال مع حقل "تامار" و"ليفايثان"، إذ بدأ يتضح أن الامتداد الممكن ربما يمتد إلى أكثر من دولة واحدة. فهناك احتمال أن يمتد حقل "تامار" و"ليفايثان" إلى المياه اللبنانية والقبرصية، كما أن مصر تدرس، بحسب تصريح لوزير البترول المصري السابق سامح فهمي لجريدة "المصري اليوم" في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ما إذا كان هذا الحقل يمتد إلى حدودها البحرية (المنطقة الاقتصادية الخالصة - Economic Exclusive Zone/EEZ)، وهذا الامتداد يدل طبعاً على الحجم الكبير للحقل. لكن تنسيق تطوير الحقل والإنتاج منه سيكون معقداً، لأنه يجب الوصول إلى اتفاقات مع الدول المعنية، وهذا الأمر ليس سهلاً مع لبنان الذي يعتبر نفسه في حال حرب مع إسرائيل. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن حقل "ماري - ب" الجنوبي الذي يتم الإنتاج منه حالياً، والذي سينفذ احتياطه قريباً في سنة ٢٠١٣، يمتد إلى الحدود البحرية الفلسطينية. وهذا الأمر يثير كثيراً من التساؤلات والشكوك: هل من الممكن أن يكون الحقل ممتداً حقاً إلى المياه الفلسطينية؟ ما هي الحقوق المالية الفلسطينية في هذه الحال؟ كيف تستطيع السلطة الفلسطينية مقاضاة إسرائيل و/أو



لبنان والفلسطينيين، وحتى مع سورية، في حال اكتشفت هذه الدول وجود غاز في مناطقها الاقتصادية البحرية، فإن هناك احتمالاً كبيراً في التعاون مع هذه الدول في تصدير الغاز ونقله إلى أوروبا. ربما يبدو احتمال بناء منشآت للغاز السائل في كل دولة من هذه الدول أمراً متفائلاً اليوم، لأنه ممكن من خلال هيئة اقتصادية - سياسية ثالثة، مثل شركات الغاز أو مؤسسات تمويل أوروبية.<sup>(١)</sup> وهنا لا بد من أن نذكر أن توقعات الكاتبات الأكاديمي مبنية على عدم إلمام واسع بصناعة الغاز المسال العالمية وتجارتها، علاوة على تفاوله المفرط في تعاون إقليمي سياسي.

لقد أعلن مجلس التخطيط القومي الإسرائيلي في ٨ شباط/فبراير ٢٠١١ موافقته على تحديد موقع بحري لمحطة للغاز المسال تبعد نحو ٢,٥ كيلومتر عن ساحل الخضيرة في الشمال. وستكون مهمة المحطة التي ستقع بالقرب من محطة تفريغ الفحم التابعة لشركة الكهرباء الإسرائيلية، تحويل الغاز المسال إلى غاز طبيعي. وذكر البيان أن توقف إمدادات الغاز المصري عجلت في اتخاذ القرار. وستبلغ تكلفة المحطة الجديدة نحو ٣٠٠ مليون دولار.

ومن الجدير بالذكر أن شركة الكهرباء الإسرائيلية تستهلك ٨٠٪ من الغاز في إسرائيل، وبلغ مقدار هذا الاستهلاك في سنة ٢٠١٠ نحو ٥٠٣,٠٠٠ مليون قدم مكعب يومياً. هذا، ويتراوح استهلاك الكهرباء في إسرائيل ما بين ٣ و٦٪ سنوياً.

## لبنان

تأخر لبنان، مقارنة بجيرانه، في تطوير المصادر الهيدروكربونية في أراضيه، أو مياهه. وقد أجرت شركة "سبكتروم" البريطانية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ مسحاً زلزالياً ثنائي الأبعاد للمناطق البحرية، كما اتفقت الحكومتان اللبنانية والنروجية

الشركات الدولية العاملة، وفي أي منبر قضائي يمكنها الحصول على حقوقها؟ طبعاً، هذا الأمر يتطلب دراسة جيولوجية جديدة لتلك المنطقة، والتأكد من حجم الحقل، وما إذا كان يمتد حقاً إلى المياه الفلسطينية أم لا.

لا تزال المعلومات عن احتياطات الحقول الإسرائيلية الشمالية أولية، وأعمال الحفر في مراحلها الأولى، فعلى سبيل المثال، لم يتم حتى نهاية سنة ٢٠١٠ حفر إلا بئر واحدة في حقل "ليفياثان".

يبقى في نهاية المطاف الوضع الأمني غير المستقر في شرق البحر الأبيض المتوسط، وما إذا كانت التوترات ستبقى على حالها، أو إن الأزمات، وبالذات البترولية، ستتصاعد مستقبلاً، كي تتطور إلى نزاعات عسكرية في المناطق البحرية، وما هو تأثير تصعيد كهذا في تنفيذ المشاريع وتكاليفها، وفي تكلفة التأمين بالتحديد، علاوة على ثقة المستهلكين بإمكان التزود بشكل منتظم ومن دون انقطاع. لكن على الرغم من هذه الملاحظات، فإن هذه الاكتشافات ستشجع على التنقيب والاستكشاف في طول الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يحدث فعلاً الآن، وإن بالتدريج.

أمّا في إسرائيل فالنقاش يدور على أهمية تصدير الغاز إلى أوروبا أو إلى آسيا، حيث الأسواق الكبيرة. وقد عرض عويد عيران، مدير معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب ("هآرتس"،

٢٤/١/٢٠١١) ملخصاً لهذه المناقشات وكيف يتصور المصلحة الإسرائيلية في توجيه صادراتها الغازية، فقال إن "الخيار الأول هو تصدير الغاز إلى الدول الاقتصادية الكبرى في آسيا، وعلى رأسها الهند والصين". وأضاف: "وهذا أمر منطقي نظراً إلى التزايد الكبير في القوة الاقتصادية لهذه الدول. إن تصدير الغاز إلى الشرق يسمح بالتعاون الاقتصادي من أجل تسهيل الغاز واستثماره مع دول منتجة للغاز مثل مصر، ودول أخرى في شبه الجزيرة العربية". أمّا الخيار الثاني، فهو "تصدير الغاز إلى الغرب وإلى أوروبا. ومع احتمال نشوء احتكاك مع

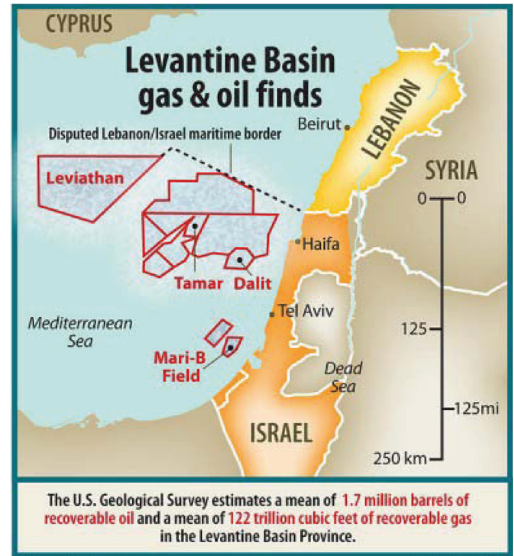
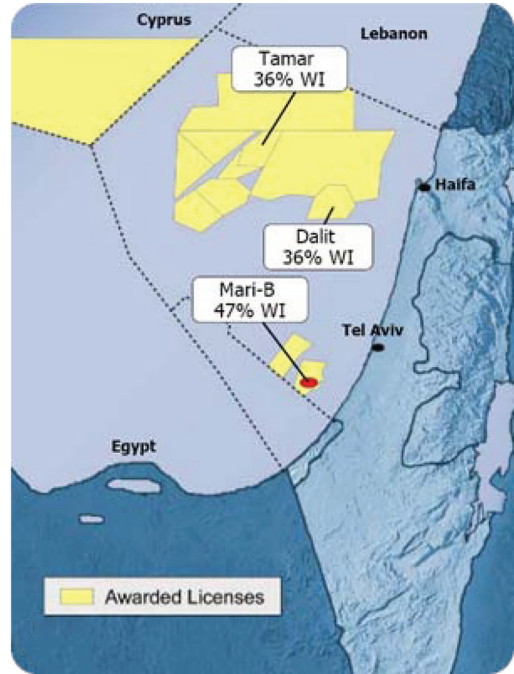
(١) نقلاً عن "نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية"، مختارات من الصحف العبرية، ٢٤/١/٢٠١١.

الأبعاد لمساحة ٢١,٥٠٠ كم<sup>٢</sup> من مجموع المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان، والتي تبلغ مساحتها الإجمالية نحو ٢٢,٠٠٠ كم<sup>٢</sup>. وتشير المعلومات الأولية إلى أن نتائج هذا المسح دلت على أنها كانت "أفضل من المتوقع"، وتضمنت التقارير مؤشرات وبوادر احتمال لوجود مخزن نفط وغاز (Hydro-carbon Deposits) في تلك المنطقة. وطلبت الحكومة اللبنانية في سنة ٢٠٠٨ من شركة PGS القيام بدراسة جديدة لمسح المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل الساحل اللبناني، وكذلك للمنطقة ما بين لبنان وقبرص وفقاً لأسلوب المسح الثنائي الأبعاد، لكن بتقنيات حديثة ومتطورة جداً، وكانت النتائج مشجعة جداً. ومن الجدير بالذكر، أن المسح الزلزالي شمل المناطق البحرية الشمالية والوسطى والجنوبية.

ونتيجة مشاورات طويلة مع الجانب النرويجي، أقرت الحكومة اللبنانية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ "السياسة النفطية للتنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانية"، والتي على أساسها بُدئ العمل على وضع مشروع قانون للنفط والغاز في لبنان، وقد وافق مجلس النواب على "قانون النفط والغاز" في ١٧/٨/٢٠١٠.

وفي أواسط كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وقّع لبنان اتفاقية ثنائية مع قبرص جرى بموجبها تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من البلدين، لكن لم يتم حتى اليوم إحالة مسودة الاتفاقية إلى البرلمان لإجازتها، كما تقضي القوانين المرعية. وبعد الاتفاق المبدئي مع قبرص جرى تحديد الحدود الجنوبية بطريقة أحادية مع إسرائيل، وتم إرسال التحديد مع إسرائيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٤/٧/٢٠١٠، لإيداعه رسمياً لدى المنظمة الدولية.

وعلى الرغم من تأخر لبنان في الحفر في أراضيه حتى الآن، فإنه تابع توجيه إنذارات رسمية حكومية عبر المكاتب الاستشارية والقانونية إلى شركة "نوبل إنرجي" المسؤولة عن الاستكشاف في المنطقة جنوبي الحدود اللبنانية. وكان أول إنذار في كانون



SOURCE: Noble Energy Inc.

MAP: JOHN KEHE/STAFF

في أوائل سنة ٢٠٠٧ على أن تقوم هذه الأخيرة بتقديم مساعدات تقنية للبنان ضمن برنامج النفط من أجل التنمية. وجرى فعلاً، توقيع عقد مع الشركة النرويجية PGS لإجراء مسوحات زلزالية ثلاثية

القرار ١٧٠١، ولأن الولاية الحالية لقوات "اليونيفيل" خلت من أي بند يجيز لها القيام بالمهام التي طلبها لبنان، فإن الأمين العام اعتبر أن هذا الموقف لن يوصل إلى الهدف اللبناني، واقترح بدلاً منه طريقاً آخر يمكن أن يعطي فرصة للنجاح أحسن من الفرص الأولى، وهي جعل قوة "اليونيفيل"، أو أي دولة مشاركة فيها عسكرياً، تنجز مهمة تحديد الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل في أسرع وقت، بدلاً من إقناع مجلس الأمن بإصدار قرار جديد يكلف بموجبه المجلس "المكون البحري" لـ "اليونيفيل" ترسيم خط أزرق بحري على غرار ما فعلته في البر. كما يمكن التشاور مع الدول المشاركة في تلك القوة وبينها دول ذات عضوية دائمة لدى مجلس الأمن قد توفر دعماً لما يريده لبنان حفاظاً على حقوقه.<sup>(٢)</sup>

لقد فتحت وزارة الطاقة "غرفة المعلومات" للشركات البترولية الدولية، وأبدت نحو عشر شركات حتى الآن اهتماماً بالاستكشاف والتنقيب في لبنان، منها: "أكسيدنتال"، "توتال"، "شل"، "تاليسمان"، "إيني"، "ميرسك"، "إكسون"، وهي جميعها شركات عالمية معروفة وذات خبرة، ولديها استثمارات واسعة في الشرق الأوسط.

ومن المعروف، طبعاً، أنه لا يمكن التأكد من وجود مكامن بترولية فعلاً من دون التنقيب، وهذا أمر لم يحدث في المياه البحرية اللبنانية حتى الآن. وتكمن المعوقات الأساسية في تأخير تطوير قطاع البترول اللبناني في الخلافات السياسية المستمرة في البلد، وفي غياب تعيين هيئة لإدارة قطاع البترول وللمتابعة والإشراف عليه على الرغم من التغييرات الوزارية المتكررة، وفي عدم وجود تشريع قانون للبيئة البحرية، كذلك في احتمال عدم حل الخلافات المتوقعة بشأن "الصندوق البترولي" الذي سيودع الربح البترولي فيه، بطريقة معقولة وشفافة.

الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عبر محامي الدولة كميل أبو سليمان وشركة دووي لي بيف (Dewey Le Boef)، وجرى توجيه الإنذار إلى شركة "نوبل إينرجي" التي تقوم بالحفر في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لإسرائيل، وتم تحذيرها لجهة التنبيه إلى عدم التعدي على المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، أو التعدي بأي شكل من الأشكال على الثروة البترولية التابعة للبنان في منطقته الاقتصادية. وأفادت الشركة بأن الشركات الدولية المختصة تتجنب التنقيب في مناطق متنازع عليها، وأنها أخذت علماً بالموضوع. ومن الجدير بالذكر أن محامي الدولة يتابعون هذه الإنذارات منعاً لأي عملية استخراج بترول من حقول ربما تكون ممتدة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان. كما أرسل وزير الخارجية السابق علي الشامي رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، يطلب فيها أن يأمر الأمين العام قوات اليونيفيل بـ "أن تمنع إسرائيل من الاستمرار في الحفر في المناطق البحرية الإقليمية المشتركة بين لبنان وشمال فلسطين". وكان جواب المتحدث الرسمي باسم الأمم المتحدة أن مهمة قوات اليونيفيل تشمل - بين أمور أخرى - مراقبة المياه الإقليمية ضمن قرار مجلس الأمن ١٧٠١، وأنها لا تشمل رسم الحدود البحرية. وأضاف المتحدث الرسمي: "نحن نتكلم على موضوعين مختلفين: المياه الإقليمية وحدود مختلف عليها". لكن اتضح أن تغييراً على موقف الأمم المتحدة طرأ، مع تصريح المنسق العام للأمم المتحدة في لبنان، مايكل وليامز، الذي صرح في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ما معناه: يحق للبنان الاستفادة من الموارد الطبيعية في المياه الساحلية. وأضاف ما معناه: إن الموضوع في قيد الدرس في الأمم المتحدة لدى الخبراء القانونيين لأن موضوع الحدود البحرية مع إسرائيل أمر معقد نظراً إلى عدم وجود علاقات بين البلدين. واتضح أيضاً أن الموقف اللبناني تغير، فبدلاً من رسائل وزارة الخارجية إلى الأمين العام التي لم تقنع الأخير لأنها تعطي اجتهداً لنص

(٢) "النهار"، ٢١/٢/٢٠١١.



## سورية

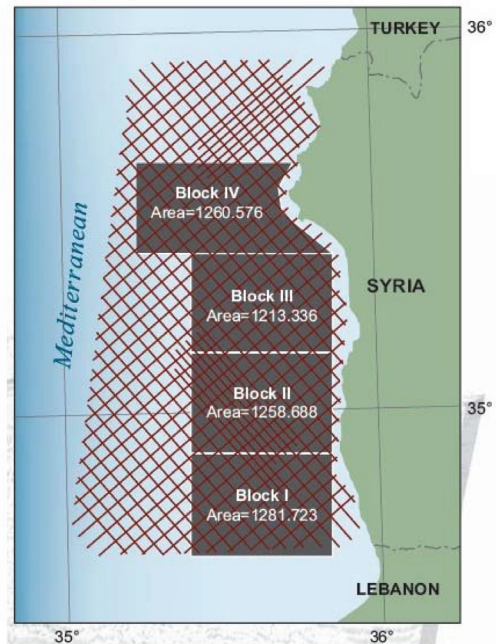
## قبرص

طرحت قبرص مناقصة للاستكشاف والتنقيب في سنة ٢٠٠٧، وفازت شركة "نوبل إينرجي" منفردة برخصة للعمل، وذلك في رخصة رقم ١٢ المحاذية للمياه الإسرائيلية، كما قامت (قبرص) بتشريع معظم القوانين المطلوبة لدعوة الشركات الدولية إلى العمل لديها، فشرعت قانوناً للبترول وآخر للبيئة البحرية، ولديها نموذج للاتفاقات مع الشركات الدولية. ووقّعت (قبرص) أيضاً اتفاقات بشأن المناطق الاقتصادية الخالصة مع كل من مصر وإسرائيل، ويتوقع أن تطرح مناقصة ثانية للشركات البترولية الدولية في مياهها الجنوبية خلال سنة ٢٠١١. وتتميز قبرص باحتمال امتداد دلتا حوض النيل إلى مياهها الجنوبية العميقة، فضلاً عن احتمال امتداد حقل "ليفايثان" إلى مياهها الشرقية (المنطقة الاقتصادية الخالصة). وفي سنة ٢٠١٠، طرحت قبرص مناقصة لاستيراد الغاز المسال على مدى ٢٠ عاماً لتلبية الطلب الداخلي من الطاقة بدءاً من سنة ٢٠١٤ حتى سنة ٢٠٣٥، وعرضت شركة "ديليك دريلينغ" الإسرائيلية الخاصة وشركة "نوبل إينرجي" في حقلَي "تامار" و"ليفايثان"، بناء منشأة مشتركة للغاز المسال في المنطقة الساحلية التي تقررها قبرص، بالقرب من ليماسول، ويتم تزويد هذه المنشأة بالغاز الإسرائيلي والقبرصي، ومن ثم تصدير أي فائض في الإمدادات بواسطة الأنابيب إلى اليونان وبقية الدول الأوروبية. إلا أنه لم يتم حتى الآن الموافقة على هذا العرض، كما أن هناك عروضاً أخرى تجري دراستها.

غير أن هناك عقبة تواجهها قبرص تتمثل في الاحتلال العسكري التركي للجزء الشمالي من أراضيها، وقد استغلت تركيا عملية الاحتلال هذه كي تعترض على الاتفاقات التي تعقدها جمهورية قبرص مع الشركات البترولية الدولية، أو كي تحتج وتضغط لإعاقه أي اتفاقات في شأن المناطق الاقتصادية الخالصة مع الدول المجاورة، مثل سورية ولبنان. والسبب في ذلك أن تركيا تطالب

تنتج سورية حالياً نحو ٨ مليارات متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي ونحو ٤٠٠,٠٠٠ برميل يومياً من النفط الخام الذي يتناقص سنوياً من دون العثور على احتياطي وافٍ للتعويض عن النفط المنتج، وهذا الإنتاج كله يُستخرج من اليابسة. وتواجه سورية زيادة مستمرة في الاستهلاك المحلي، الأمر الذي يتطلب زيادة الإنتاج. وقد عرضت سورية في أواسط سنة ٢٠٠٧ مناقصة لأربع قطع بحرية للاستكشاف والتنقيب، إلا أن عروض الشركات الدولية، مثل، "شل" و"توتال" و"إيننا" الكرواتية، لم تف بالمطالبات السورية، فلم يتم الاتفاق مع أي منها. وحصلت السلطات السورية على معلومات زلزالية إضافية عن مناطقها البحرية، أعلنت بعدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ مناقصة ثانية مفتوحة أمام شركات النفط العالمية لأربع قطع بحرية أيضاً بحجم ٢٥٠٠ كم<sup>٢</sup> لكل قطعة، على أن تُعلن نتائج المناقصة خلال سنة ٢٠١١.

Syria's Offshore Blocks

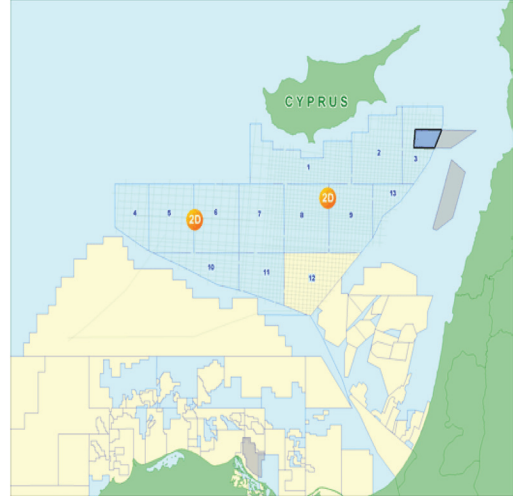


Source: Syrian Petroleum Company.



فبناءً على تقرير "إدارة المسح الجيولوجي الأميركية" الرسمية، والذي صدر في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٠، فإن حوض "ليفانت" الممتد على مساحة ٨٣,٠٠٠ كم<sup>٢</sup>، يشمل الأراضي اليابسة والمغمورة لفلسطين وإسرائيل ولبنان وسورية، فضلاً عن المناطق البحرية لجمهورية قبرص، ويحتوي على نحو ١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ونحو ١,٧ مليار برميل من النفط الخام. ويتوقع أن يواجه تصدير الغاز الإسرائيلي معارضة داخلية، للحفاظ على أكبر كمية ممكنة من الاحتياط للاستهلاك المحلي. وفعلاً عارض مؤخراً وزير البنى التحتية التصدير قبل توفير احتياط كاف لـ ٥٠ سنة من الاستهلاك، الأمر الذي يعني عدم التصدير من حقلي تمار وليفايثان. ومن هنا، فإن الكلام على مشاريع التصدير من جانب الشركات العاملة ربما يكون سابقاً لأوانه إذ يجب مناقشة الموضوع والموافقة عليه من طرف الكنيست. ■

بحقوق المناطق الشمالية المحتلة، كما تطالب بمصالح المناطق الشمالية في أي عمليات بترولية في المياه الجنوبية للجزيرة.



## الاستنتاجات

من نافل القول أن اكتشاف احتياط كبير من الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط سيوفر فرصاً مهمة للاستفادة من هذا المصدر المهم للطاقة، وأهمها توفير أموال وفيرة تخصص لاستيراد الطاقة من الخارج، وإمكان تحسين البيئة نظراً إلى مواصفات الغاز الملائمة لذلك، وأخيراً، فتح المجال أمام توسيع القاعدة الصناعية، وبالذات البتروكيماوية، نظراً إلى اعتمادها على الغاز. لكن في الوقت نفسه، فإن من الواضح، ولا سيما من السياسات التي تم اعتمادها حتى الآن، أن سياسة الأمر الواقع والقوة، ستعقد الأمور أكثر في هذه المنطقة المضطربة، وبالتحديد الخلافات بشأن الحدود البحرية.

ومما لا شك فيه، أن اكتشاف احتياط كبير من الغاز الطبيعي في ظل هذه الأوضاع، سيشكل بعداً جديداً في الصراع العربي - الإسرائيلي. وتكمن أهمية هذا البعد الاستراتيجي الجديد في التوقعات الأولية في شأن الاحتمالات لتوفر احتياط بترولي ضخم في شرق البحر الأبيض المتوسط.